

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٠ «بالتفوض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفوض بالاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٠/٤/٢٠

باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/١٠/٢٧ :

## قرار :

**مادة ١ - اعتماد المحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٦٣,٨٧٧٤٨٨٤ ج (فقط ثمانية ملايين وسبعمائة وأربعة وسبعون ألفاً وثمانمائة وأربعة وثمانون جنيهاً وثلاثة وستون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٤٤٠,٤٤٥ ج (فقط أربعة ملايين وخمسمائة واثنان ألف ومائتان وأربعة جنيهات وأربعة وأربعون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ٤٢٧٢٦٨٠ ج (فقط أربعة ملايين ومائتان واثنان وسبعين ألفاً وستمائة وثمانون جنيهاً وتسعه عشر قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٠,٩٠ ج ٣٣٧٩٢٠٤٦ ج (فقط ثلاثة وثلاثون مليوناً وسبعمائة واثنان وتسعون ألفاً وستة وأربعون جنيهاً وتسعون قرشاً لا غير) .**

**مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري .**

تحريراً في ٢٧/١٠/٢٠١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية  
لواء دكتور / محمد أبو شادي